

16 مارس 2023

تدين منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه قرار النيابة العامة، إحالة ثلاث صحفيات من موقع مدى مصر، هن بيسان كساب، ورنا ممدوح، وسارة سيف الدين، إلى المحكمة الاقتصادية في المنصورة بمحافظة الدقهلية، في اتهامهن بالإساءة إلى نواب حزب مستقبل وطن وإساءة استخدام وسائل الاتصال. وتطالب المنظمات السلطات المصرية بإسقاط كل التهم الموجهة للصحفيات ووقف الهجمة على وسائل الإعلام المستقلة والعاملين بها.

وترجع وقائع هذه القضية إلى نشر موقع مدى مصر خبراً، في 31 أغسطس 2022، نقلاً عن مصادر داخل حزب الأغلبية الموالي للسلطات حول رصد أجهزة رقابية في الدولة تورط قياديين في الحزب في "مخالفات مالية جسيمة" قد تؤدي إلى إبعادهم عن مناصبهم، وهو الأمر الذي دفع بأعضاء الحزب إلى تقديم مئات من البلاغات في مناطق جغرافية مختلفة ضد الموقع.

وعلى خلفية تلك البلاغات، استدعت النيابة في ٧ سبتمبر 2022 الصحفيات الثلاث بالإضافة إلى رئيسة تحرير الموقع لينا عطا الله للتحقيق معهن في ما لا يقل عن ٥٠٠ بلاغ تم ضمهم بناءً على طلب من محامي الصحفيات، في القضية رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٢ تحقيقات استئناف القاهرة. وأوضح رئيس نيابة الاستئناف خلال التحقيقات أن هناك بلاغات أخرى لم تُضم، قد تصل إلى 800 بلاغ.

أسفر تحقيق نيابة استئناف القاهرة عن اتهام الصحفيات بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، والإزعاج باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وسب وقذف نواب حزب مستقبل وطن. كما وجهت النيابة تهمة إضافية لرئيسة التحرير، لينا عطا الله، وهي إنشاء موقع دون ترخيص بالرغم من تقديم الموقع عدة طلبات بهدف الترخيص وسط تجاهل من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والذي أخطر النيابة العامة خلال سير التحقيقات ولأول مرة رفضه طلب موقع مدى مصر الحصول على الترخيص.

وبعد انتهاء التحقيق، أخلت النيابة العامة سبيل الصحفيات بكفالة قيمتها 20 ألف جنيه لرئيسة التحرير، وكفالة خمسة آلاف جنيه لكل من الصحفيات الثلاث الأخريات. ولكن لم تنته هذه البلاغات، إذ فوجئت صحفيات مدى مصر بإعلانهن خلال أيام مختلفة في فبراير 2023 بإجالتهم إلى المحكمة الاقتصادية في مدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية، على إثر بلاغ محول من نيابة كفر صقر، وهو بلاغ لم يسبق التحقيق مع الصحفيات بشأنه أو حتى إخطارهن به.

فقد تقدم أحد المواطنين بهذا البلاغ في مركز شرطة كفر صقر، التابع لمحافظة الشرقية، اتهم فيه الصحفيات بالإساءة إلى قيادات حزب مستقبل وطن وفعل ما من شأنه الإساءة إلى قيادات وطنية، مما قد يهدد الاستقرار الداخلي ويؤثر على السلام الداخلي للوطن.

وفي سياق متصل، تنظر محكمة القضاء الإداري في ٢٢ مارس الجاري طعن مدى مصر ضد قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برفض ترخيص الموقع رغم استيفائه لشروط الترخيص والتقدم بطلب الحصول عليه منذ أكثر من أربع سنوات.

تأتي تلك الإجراءات ضد موقع مدى مصر في إطار الهجمة المستمرة على وسائل الإعلام المستقلة وترهيب الصحفيين والصحفيات لمنعهن من تادية عملهم/ن بحرية. وتشمل هذه الهجمة استمرار حجب المواقع الصحفية، وحبس الصحفيين، وعدم الترخيص للمواقع الصحفية، ما يؤكد على عدم جدية السلطات المصرية فيما تعلنه من نوايا تتعلق بتحسين وضع حقوق الإنسان والحريات العامة.

إن المنظمات الموقعة أدناه وهي تدين ملاحقة حزب مستقبل وطن قضائياً لموقع مدى مصر بدلاً من طلب حق الرد ونشر وجهة نظر الحزب حول ما ورد في التقرير، فإنها تدين تحريك السلطات القضائية لتلك البلاغات والتي تضع مزيداً من القيود على حق الصحفيين في الوصول للمعلومات ونشرها. وتطالب المنظمات الموقعة أدناه السلطات القضائية بخلق التحقيقات في كل القضايا والبلاغات ضد موقع مدى مصر وصحافيتها وإسقاط التهم عنهن. كما يجب أن يمنح المجلس لتنظيم الإعلام الترخيص لموقع مدى مصر.

المنظمات الموقعة:

- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- المبادرة المصرية الإيطالية للحقوق والحريات
- المنبر المصري لحقوق الإنسان
- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- التحالف الاقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)
- الأورو-متوسطية للحقوق
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- المؤسسة الدولية ضد التعذيب
- اليقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية
- أكسس ناو
- روبرت إف كينيدي لحقوق الإنسان
- جمعية تقاطع من أجل حقوق والحريات
- كوميتي فور جستس
- كفيينا تل كفيينا
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط
- مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
- مبادرة الحرية
- منّا لحقوق الإنسان
- مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب
- مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- منصة اللاجئين في مصر
- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED)
- مؤسسة المرأة الجديدة
- هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
- هيومان رايتس ووتش
- CIVICUS
- IFEX
- PEN International